الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

07 **أكتوبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

دعوة سعودية إلى تسخير الإمكانات للنهوض الرقمي بين الدول

المملكة طورت بنية رقمية متينة قادرة على مجابهة التحديات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1911487

أكدت المملكة أهمية التعاون الرقمي وتسخير جميع الإمكانات في سبيل النهوض الرقمي بين الدول؛ ليعم الخير وتسود المنفعة المتبادلة بين الأمم والشعوب، ولبناء عالم مستدام يسوده التقدم والرخاء.

جاء ذلك في كلمة تلتها رئيسة اللجنة الاقتصادية والمالية (الثانية) بوفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة ريم بنت فهد العمير، خلال مناقشة اللجنة الاقتصادية والمالية (الثانية) ضمن الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة للبند 17 "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة."

وأوضحت العمير أن الجائحة أثبتت في ظل العزلة العالمية بأن التقنية ركيزة أساسية لتواصل الشعوب، مشيرةً إلى أن التحول الرقمي أصبح مطلباً للتأقلم مع هذه التحديات ودعماً للقطاعات المختلفة خلال هذه الأزمة، وأمراً ضرورياً في تسهيل سبل العيش.

وقالت: إن النهضة التي تشهدها المملكة العربية السعودية مدعومةٌ برؤية جعلت التحول الرقمي أحد ركائزها، حيث طورت بنية رقمية متينة قادرة على مجابهة التحديات وهو ما أثبتته خلال العامين الماضيين من انتشار (كوفيد-19)، لافتةً الانتباه إلى ما أولته المملكة من حرص لتنمية القطاع الرقمي الذي كان نتاجه وضع الإستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي والبيانات والذكاء الاصطناعي ونمو الاقتصاد الرقمي.

وأضافت: القفزات النوعية التي شهدتها المملكة جعلتها في مصاف الدول الرائدة رقمياً، وصنفتها في أعلى مؤشرات التنافسية العالمية في التقدم الرقمي، حيث حصلت المملكة على المركز الثاني في التنافسية الرقمية بين دول مجموعة العشرين، وفقاً لتقرير التنافسية الرقمية التابع للمركز الأوروبي ومنتدى الاقتصاد العالمي، وحققت المملكة تقدماً عالمياً في جودة سرعة الإنترنت في الجيل الخامس وحققت المملكة المرتبة الثانية عالمياً في المؤشر العالمي للأمن السيبراني.

وأفادت أن المملكة شهدت تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الذكاء الاصطناعي، حيث تعد هذه بعض الإنجازات التي جاءت نتيجة تطوير المنظومة الرقمية بالمملكة والعمل على تقوية البنية التحتية لدعم إحدى أهم ركائز رؤية المملكة 2030، مبينةً أن التحول الرقمي يخلق فرصًا وتحديات تتجاوز الحدود، كما يعد التعاون الرقمي مفتاحاً أساسياً في تسهيل التحول الرقمي على المستوى الدولي.

وشددت على ضرورة تضافر الجهود العالمية في دعم الدول لبناء قدراتها الرقمية وسد الفجوة التي تعيق تقدم المجتمعات وتحد من قدرتها على الابتكار والتجدد؛ إذ أن التعاون يسهم في إنهاء الانقسام الرقمي ومساعدة الدول النامية والفقيرة على النهوض رقمياً؛ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 م.

وجددت العمير، التأكيد على أن المملكة شاركت مع عدد من الدول في تأسيس منظمة التعاون الرقمي، وهي كيان عالمي يهدف إلى تحقيق مستقبل رقمي للجميع، والتركيز على تنمية الاقتصاد الرقمي، وتمكين الشباب والنساء في هذا المجال، مشيرةً إلى أن عمل منظمة التعاون الرقمي سيقود الجهود لاستغلال الفرص وضمان استدامة التحول الرقمي، وبناء القدرات ليتمتع الجميع بلا استثناء أو تمييز بفرص متكافئة لتنمية الجوانب التقنية.

الاستثمار في القطاع يخفف من الاعتماد على النفط ويحسن جودة الحياة

المملكة ضمن الدول العشر الأولى في صناعة الترفيه عالمياً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1911507

في مسيرة الازدهار والنمو الاقتصادي والوعي الثقافي والتطور التقني والاهتمام في جودة الحياة التي تشهدها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد -حفظهما الله-. يحظي قطاع الترفيه باهتمام كبير خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بدأت ملامحه الأولى في الظهور مع انطلاق رؤية المملكة 2030، التي جعلت من المواطن محورًا وهدفًا للتنمية، وتضمنت أهدافه على تحسين جودة الحياة، وتفعيل مشاركة الأفراد في الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية.

وقد شهدت المملكة تحولًا جذريًا تجاه تحقيق التوازن في حياة المواطنين من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والترفيهية من خلال برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030، والتي تطمح إلى مجتمع حيوي من خلال فعاليات ترفيهية تشمل جوانب ثقافية وفنية ورياضية وتراثية تعمل على تحقيق السعادة وتعزيز الهوية ومواكبة روح العصر، وتحسين جودة الحياة لتضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة، بل إن قطاع الترفيه في السعودية يستهدف المنافسة ليكون منارة جديدة تضيء المنطقة وتجذب أنظار العالم.

ولقد أصبح القطاع الترفيهي ضرورة مجتمعية وسمة من سمات المجتمعات المتقدمة، وركيزة أساسية للاقتصادات، فعلى صعيد الأفراد يخفف من ضغوط الحياة، ويشغل وقت الفراغ في أمور إيجابية، ويقضي على أي مظهر من مظاهر التعصب، ويعزز من روح الانفتاح وتقبل الآخر والإقبال على الحياة، ويحفز على إطلاق الطاقات الإبداعية الكامنة واكتشاف المواهب، أما بالنسبة للمجتمع فهو وسيلة جيدة للتواصل بين الأشخاص مما يعزز من اللحمة المجتمعية.

ومن بين مظاهر العناية بهذا القطاع الحيوي المستحدث، قرار إنشاء الهيئة العامة للترفيه في مايو 2016، بجانب الجهود الحثيثة لكي يصبح قطاع الترفيه في المملكة ضمن أول أربع وجهات ترفيهية في قارة آسيا، وأن تصبح المملكة بين الدول العشر الأولى في صناعة الترفيه حول العالم.

ويعد الترفيه وسيلة من أجدى الوسائل التي ترفع مستوى المجتمعات، وعلاجًا ناجعًا لما يصيب أفرادها من ضغوط عصبية، ودافعًا قويًا لزيادة الإنتاج والرخاء، فهو وسيلة لتجديد نشاط الإنسان وحيويته وإشباع حاجاته ورغباته الجسدية والعقلية والنفسية بممارسة بعض الأنشطة الاختيارية المختلفة، بالإضافة إلى أنه قطاع اقتصادي رائد على المستوى العالمي، وهو ما تؤكده الأرقام والإحصاءات الدولية؛ إذ يرجح موقع "إستاتيستا Statista" -المتخصص في الإحصاءات العالمية، ارتفاع إيرادات قطاع الترفيه على مستوى العالم هذا العام لتبلغ 2.1 تريليون دولار أمريكي بعدما سجلت انخفاضًا خلال العام الماضي مع ظهور جائحة كورونا المستجد "كوفيد-19".

ثقافة الترفيه تتناسب مع جميع الأعمار

استطاعت المملكة من خلال رؤية 2030 التي أطلقها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- وضع خطة محكمة للوجود بقوة في ساحة صناعة الترفيه ليس فقط على المستوى الإقليمي ولكن على المستوى الدولي عبر الاستثمار في المشروعات والأنشطة الترفيهية، وجعل ثقافة الترفيه تتناسب مع جميع الأعمار في المملكة، حيث تبذل الدولة قصارى جهدها لبناء مركز ترفيه عالمي فريد من نوعه يتضمن جولات مبتكرة، وجاذبية ثقافية وتاريخية، وأحداثًا رياضية ضخمة، وهو ما يوفر فرصًا اقتصادية هائلة للشركات العاملة في هذا المجال وكذلك توفير فرص للعمل.

ووفقًا لتوقعات موقع "researchandmarkets.com" لأبحاث السوق، سيصل حجم سوق الترفيه والتسلية في المملكة العربية السعودية إلى 1170,72 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2030، وستنمو تلك الصناعة بمعدل نمو سنوي مركب قدره 47.65% خلال الفترة من 2020 إلى 2030.

وقد كشفت بيانات البنك المركزي السعودي أن الإنفاق على قطاع الترفيه والثقافة ارتفع بنسبة 132% خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 2016 حتى الربع الأول للعام الحالي 2021، لتبلغ قيمة ما أنفق على قطاع الترفيه والثقافة نحو 3.65 مليار ريال خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بـ1.57 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2016.

وبذلك ارتفعت مساهمة قطاع الترفيه والثقافة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنحو الضعف، حيث ارتفعت إلى 1.2% خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بـ 0.6% خلال الفترة ذاتها من عام 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الترفيه يعتبر قطاعًا واعدًا جدًا للاستثمار في المملكة، وهو يخدم أكثر من برنامج من برامج رؤية المملكة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل في إطار تحول اقتصادي كبير للتحرر من الاعتماد على النفط فقط، كما أنه يُسهم في تحسين جودة الحياة في المملكة، ويقلص من إنفاق السعوديين على الترفيه والسياحة الخارجية، ويوجه تلك الأموال نحو الداخل.

كما استهدفت الأنشطة والفعاليات الترفيهية التي دشنتها المملكة اجتذاب السياح من الخارج، وفي سبيل ذلك أطلقت التأشيرة السياحية في سبتمبر 2019، في قرار تاريخي فتح المجال أمام استقبال السياح من مختلف دول العالم، وفي العام ذاته تم إطلاق النسخة الأولى من موسم الرياض ومواسم السعودية الـ11، التي مثلت مهرجانات مبهرة تضمنت عروضًا حماسية، واستعراض مظاهر الحياة البرية، والمطاعم والمقاهي، والماركات العالمية، بالإضافة لعروض السيارات، والمزادات والألعاب، والحفلات الشرقية والأجنبية، والتراث والفن.

موسم الرياض.. بأيد سعودية

وبعد النجاح الكبير الذي حققه الموسم الأول، يعود موسم الرياض في نسخة ثانية تنطلق في 20 أكتوبر الحالي، حيث تم مضاعفة الأنشطة والفعاليات، ووضع برامج أكثر إثارة وتنوعًا بأيد سعودية خالصة، لخدمة جميع شرائح المجتمع من خلال أنشطة وتجارب ترفيهية وفنية وثقافية متنوعة. وتأتي تلك الانطلاقة المرتقبة لإرواء تعطش المجتمع للترفيه، بعد مرور سبعة عشر شهرًا على ظهور أزمة فيروس كورونا، والتقدم الذي أحرزته المملكة في التعافي من الوباء العالمي بحملة تطعيم متسارعة شملت المواطنين والمقيمين وبروتوكولات صحية تُطبق بشكل دقيق في الأماكن العامة.وفي الوقت الذي تجاوز فيه عدد زوار النسخة الأولى من موسم الرياض 10 ملايين زائر، تشير التقديرات إلى أن موسم 2021 سيكون الحدث الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط، وسيستقطب ما يصل إلى 20 مليون زائر، لا سيما وأنه يتزامن مع فعاليات سياحية وترفيهية على نطاق واسع في جميع أنحاء المملكة وهي "مواسم السعودية."

الترفيه ظاهرة اجتماعية

يعد الترفيه ظاهرة اجتماعية تسود كافة المجتمعات الإنسانية على اختلاف مستوياتها الثقافية، وبأشكال متعددة يحددها السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويوجد العديد من النظريات المتعلقة بعلم الاجتماع تناولت مسألة الترفيه، من أبرزها نظرية الترويح التي ترى أن أهمية الترويح لم تبرز في حياة الأفراد بشكل واضح إلا في عصر التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بعد أن قلت ساعات العمل، وزاد وقت الفراغ المتاح أمام الأفراد نتيجة الاعتماد على الماكينة الصناعية.

وأيضًا نظرية الاستجمام أو الراحة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم لازاروس، وشيللر أنه من المهم إعطاء المراكز العصبية والعضلات المرهقة فرصة للراحة والتخلص مما تراكم فيها جراء الإجهاد من الأحماض والمواد السامة الضارة، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الترويح وسيلة لتجديد النشاط حين يشعر الفرد بالتعب والإجهاد، وبالتالي يحتاج لتجديد طاقته.

ويتضح من ذلك أن للترفيه أهمية كبيرة للغاية، فهو يشمل مناحي مختلفة من حياة الإنسان، ويعد مجالًا واسعًا لا يمكن حصره في عدد من الأنشطة، ومن أبرز الوظائف التي يقوم بها الترفيه:تخفيف الضغط والتوتر: فإذا كنت تعاني من الإجهاد، فإن أحد أفضل العلاجات هو الترفيه، حيث يفكر عقلك في أشياء أخرى، ويطلق هرمون الإندورفين الذي تفرزه الغدة النخامية، ويوصف بأنه "هرمون السعادة"، لذلك فإن الترفيه أفضل طريقة للتعامل مع التوتر، لأنها تمنحك بعض الوقت للاسترخاء وتهيئ عقلك للتعافي، وفقًا لموقع "slide on venus" المعني بشؤون الترفيه.

وفي هذا الإطار، خلصت دراسة نشرتها مجلة البحث العلمي في الآداب حول الترفيه والتحولات الاجتماعية في المجتمع السعودي إلى أن 60.78 % من الشباب السعودي يعتبر الترفيه مهمًا لتجاوز القلق والتوتر وتجديد النشاط.

وتلبية الاحتياجات الضرورية لحياة الإنسان السوية في مختلف الجوانب العضوية أو الاجتماعية أو الفكرية سواء أكانت هذه الحاجات فردية أو اجتماعية، فالترفيه يعد جزءًا من الحاجات الفسيولوجية العضوية الأساسية، فهو يخلق حالة من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد في جو يخلو من الضغوط التي تفرضها متطلبات الحياة، كما أنه جزء من الحياة الفكرية لكون الإنسان يحتاج إلى التعلم والمعرفة، وقد يكون التعلم في العديد من الأحيان أكثر فاعلية إذا تم عن طريق الترفيه في أجواء بعيدة عن الرسمية والقيود.

مع تنمية الشخصية وتطوير الذات: يلعب الترفيه دورًا مهمًا في تنمية الشخصية، ويعد عاملًا أساسيًا في حدوث التغيير الإيجابي في حياة الإنسان، من خلال اكتساب المرء للعديد من المهارات والمعارف التي تتيحها له ممارسة الأنشطة الترفيهية المختلفة، ويساعد هذا الأمر الإنسان في التأقلم والتكيف مع مختلف التغيرات الواقعة في الحياة المعاصرة.

ويعزز ملكات التواصل الاجتماعي: فالترفيه وسيلة لتحقيق الروح الجماعية، فمعظم الأنشطة الترفيهية تتم بشكل جماعي، وهذا يساعد الفرد على اكتساب الروح الجماعية والتعاون والانسجام والقدرة على التكيف مع الآخرين، وتؤدي تلك الفعاليات إلى تكوين علاقات اجتماعية ناجحة ونمو اجتماعي متوازن.

–الانشغال بالأنشطة النافعة خلال وقت الفراغ سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة، وبذلك يتحقق التوظيف الصحيح والإيجابي لمختلف الطاقات في المجتمع، فوقت الفراغ يقدم فرصًا مواتية للأفراد لكي يمارسوا هواياتهم المفضلة وإطلاق طاقاتهم الإبداعية.

ويعتبر الترفيه مطلب لازم لصحة الإنسان وسلامته من كثير من الأمراض الجسدية والنفسية، ولا سيما أن ممارسة بعض الأنشطة الترفيهية تعمل في مجموعها على إكساب الفرد القدرات والمهارات الحركية كالقوة والسرعة والتحمل والمرونة.

كما أن للترفيه دورًا بارزًا في الوقاية وربما علاج الإنسان من بعض الأمراض النفسية.

المساهمة في استقرار المجتمع

ولا تتوقف أهمية الترفيه على الفرد فقط، بل يترتب عليه فوائد بالنسبة للمجتمع وهو ما أكدته دراسة جديدة نشرتها مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بعنوان "اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو أهمية الترفيه وعلاقته بالتماسك الاجتماعي"، والتي أظهرت أن ممارسة الترفيه تساهم في استقرار المجتمع من خلال توجيه الشباب نحو ممارسة أنشطة ترفيهية تفرغ طاقاتهم السلبية بطرق مبرمجة ومدروسة من أجل الحفاظ على أمن ووحدة المجتمع، بدلًا من أن يكون وقت فراغ الشباب والفتيات مساحة يمكن من خلالها نفاذ بعض الأفكار الخبيثة إلى عقولهم من خلال المتطرفين دينيًا أو المنحرفين أخلاقيًا، وهو ما يترتب عليه عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع.

كما يساعد الترفيه على وجود أفراد ذوي روح عالية ومتعاونين، وزيادة معدل إنتاج الفرد في أوقات العمل ودعم روح الانتماء الاجتماعي ومبادئ التعاون والمشاركة الجماعية والتواصل، وعليه فإن تقوية العلاقات الاجتماعية تقوي تماسك البناء الاجتماعي.

ويسهم الترفيه أيضًا في إيجاد مجتمع سليم من الآفات الاجتماعية كالمخدرات والمحرمات بأنواعها، ويساعد في سلامة البناء الاجتماعي من خلال احترام الأفراد لأنظمة المجتمع، وتقليص عدد الأفراد العدوانيين والناقمين تجاه المجتمع.

المعلمي: المملكة قلقة إزاء عدم تنفيذ إيران التزامتها في الاتفاق النووي 5+1

المصدر: جريدة المدينة الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754520

واس - نيويورك

A A

أعرب معالي مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي، عن قلق المملكة البالغ إزاء عدم تنفيذ إيران لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي 5+1، مؤكداً أن المملكة ترى بأن حل هذا الملف هو خطوة مهمة لتحقيق الأمن والإستقرار والتفاهم بين دول المنطقة.

وأكد معاليه في كلمة المملكة أمام اللجنة الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السادسة والسبعين ، الليلة ، أن استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بكميات تتجاوز الحد المسموح به يمثل تهديدا لأمن دول المنطقة، معرباً عن أمل المملكة في أن تستأنف المفاوضات في فيينا من أجل الوصول إلى اتفاق ملزم يعالج أوجه القصور القائمة حاليا وخاصة ما يتعلق بالممارسات السلبية لإيران وبرنامجها الخطير للصواريخ البالستيه، وبشكل يضمن سلمية برنامج إيران النووي ويمنعها من الحصول على الأسلحة النووية.

وأفاد أن وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة يؤيد بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز، مشيراً إلى أن المملكة تؤمن بأهمية معاهدة عدم الانتشار النووي وتحقيق التوازن بين مرتكزاتها الثلاث (نزع السلاح ، وعدم الانتشار ، والاستخدامات السلمية)، حيث سارعت المملكة إلى الانضمام للمعاهدة للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة والإزالة الشاملة للأسلحة النووية بناء على ما نصت عليه المعاهدة في مادتها السادسة.

وقال السفير المعلمي:" إن المملكة العربية السعودية ترى بأن الأولوية اليوم يجب أن تكون لبناء الإنسان والاستثمار في القوى البشرية، والعمل على النهوض بالمجتمعات لتحقيق اهداف التنمية، وأن خطورة وجود أسلحة الدمار الشامل تتمثل في إنها منظومات معرضة للأخطاء والأعطال الفنية، إن حادثا عرضيا تتعرض له أي منشأة نووية بسبب حدوث كارثة طبيعية كالزلازل والفيضانات تصيب العالم بالهلع والذعر نتيجة للمخاطر التي قد يتسبب بها تسرب المواد النووية إلى الهواء والمياه.

وأبان، أن المملكة ترى أن الخطوة الأولى لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هي بالمسارعة في دعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية حول العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط؛ مبيناً أنه من المؤسف أن تظل منطقة الشرق الأوسط مستعصية أمام الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في ظل توافر المقومات والالتزامات الدولية لتحقيق هذا الهدف استنادا إلى قرار 1995 ومخرجات مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار 2010م.

ولفت الانتباه إلى أنه في هذا الشأن تعيد المملكة التذكير بما أكدت عليه مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي بشأن مطالبة إسرائيل - الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال خارج المعاهدة - بسرعة الانضمام للمعاهدة، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

7

حقوق الإنسان في الصحافة

وجدد المعلمي، تأكيد المملكة على الحق الأصيل لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا لمعايير الأمن والأمان التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها، معرباً عن دعم المملكة لتسهيل نقل التقنية والخبرات المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وأضاف: في هذا الشأن تؤكد المملكة العربية السعودية على الدور المهم الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تمكين الدول من تطوير قدراتها وإمكانياتها ودعم برامجها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتدريب الكوادر البشرية، والإسهام في نشر ثقافة استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وشدد على أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية وعدم استخدام تقنيات الفضاء في الأغراض غير السلمية أو لتطوير التقنيات التي تستخدم في إنتاج الصواريخ البالستية، مع الأخذ في الاعتبار أن الفضاء الخارجي يعد ملكية عامة للإنسانية، ويجب ألا تؤدي المساعي الرامية لضبط الفضاء الخارجي إلى تقييد الحق الأصيل لكل دولة في الاستفادة من تطبيقات الفضاء للأغراض السلمية.

وأشار معاليه إلى أن دعم المملكة للجهود الدولية الرامية إلى تمكين المرأة في مجال نزع السلاح وتحقيق التوازن في التوظيف بين الجنسين في هذا الحقل، مبيناً أن المملكة اتخذت خطوات عملية لدعم توظيف سيدات سعوديات من ذوي الكفاءة والحاصلات على مؤهلات علمية مرموقة ومتميزة للحصول على وظائف دولية وفي مجال نزع السلاح وفي بعثات حفظ السلام.

إدراج 8 فئات وظيفية في توطين قطاع "التشغيل والصيانة"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754516

المدينة - جدة

أقرت 6 جهات حكومية: «وزارة الموارد البشرية، المالية، هيئة المشروعات الحكومية، صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، هيئة المحتوى المشتريات الحكومية» دليل التوطين لعقود التشغيل والصيانة 8 فئات وظيفية قياسية، تغطي أغلب وظائف القطاع، إضافة إلى نسب التوطين الأدنى لكل فئة ومستوى وظيفي بناءً على حجم العرض والطلب في السوق وجاذبية تلك الوظائف، حيث تنقسم الفئات الوظيفية إلى الميكانيكا والكهرباء والمدنية والمعدات والسلامة وتقنية المعلومات والخدمات العامة وفئة الوظائف الإدارية والدعم، سعيًا لتمكين السعوديين والسعوديات من وظائف التشغيل والصيانة بالجهات العامة.

وتشمل الفئات الوظيفية للميكانيكا، الوظائف الخاصة بتشغيل وصيانة وتأهيل المعدات والأنظمة الميكانيكية.

كما تشمل الفئات الوظيفية الكهربائية، والوظائف الخاصة بتشغيل وصيانة المعدات والأنظمة الكهربائية، وتركز الفئة الوظيفية المدنية على الوظائف الخاصة بتشغيل وصيانة وتأهيل المنشآت والأنظمة المدنية، وتضم الفئة الوظيفية لتقنية المعلومات، الوظائف الخاصة بتطوير وبرمجة وتشغيل وصيانة أنظمة تقنية المعلومات وأمن الشبكات.

كما تضم الفئة الوظيفية للسلامة، الوظائف الخاصة بالصحة والسلامة المهنية، وتشمل الفئة الوظيفية للمعدات، الوظائف الخاصة بالمعدات المتحركة والرافعات والمركبات الثقيلة، وتندرج الوظائف الخاصة بالخدمات العامة واللوجستية تحت الفئة الوظيفية للخدمات العامة، وفي الفئة الوظيفية الإدارية والدعم، تأتي الوظائف الإدارية والداعمة مثل خدمة العملاء والفوترة والأعمال الإدارية والتخطيط والتطوير وغيرها.

النيابة العامة تطلق إستراتيجية تطوير لمدة 5 سنوات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754517

المدينة - جدة

دشن النائب العام الشيخ سعود عبدالله المعجب والرئيس التنفيذي لشركة علم الدكتور عبدالرحمن بن سعد الجضعي أمس مشروع بناء إستراتيجية النيابة العامة (٢٠٢١-٢٠٢٦م) في المقر الرئيس للنيابات العامة. وجرى خلال اللقاء استعراض أهداف الإستراتيجية والتي تهدف إلى تعزيز المفهوم الإستراتيجي للريادة في العمل العدلي الجزائي، بما يحقق العدالة الناجزة وحماية الحقوق وضمانة الحريات، وفق أفضل الممارسات المحلية والإقليمية والعالمية بكافة مجالاتها القضائية والرقمية والإدارية.

وتتضمن الإستراتيجية إعادة الهيكلة الإدارية، وآلية الاتصال مع المتعاملين، وبناء قياسات دقيقة في تحليل مؤشرات العمل الجزائي، وبناء خطط تنفيذية وتشغيلية محكمة.

وقال الشيخ «المعجب»: إن هذا المشروع جاء ثمرة لتعاون وثيق وورش عمل متعددة ما بين المختصين في النيابة العامة وشركة «عِلم»، للوصول إلى بناء إستراتيجية عملية ودقيقة تطور العمل النيابي وتحقق فيه النيابة العامة الطموحات المرجوة في الأعمال المسندة إليها، وفق رؤية المملكة 2030م، متطلعين للتطوير المستر في كافة المجالات النيابية.«

من جهته أشاد الدكتور عبدالرحمن الجضعي بالدور العدلي الذي تقوم به النيابة العامة، والتي تقتضي وجود التطوير الدائم والمستمر لمواكبة المستجدات على كافة الأصعدة، مؤكداً على أن «علم» ستوظف قدراتها كافة للوصول إلى منتج نهائي يتناسب والدور الرائد الذي تختص به النيابة العامة، ومشيراً إلى أن «علم» تسهم بشكل دائم في تسريع عملية النمو الاقتصادي من خلال تطبيقات الرقمنة التي من شأنها تحقيق الاقتصاد المستدام على المدى الطويل، كما تهدف إلى مساعدة شركائها في صياغة خارطة الطريق للإجراءات اللازمة.

»الشورى" يطالب الصندوق الصناعي بتحسين مستوى الإقراض

المصدر: جريدة المدينة الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/754506

المدينة - الرياض

دعت لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى، صندوق التنمية الصناعية إلى تحسين مستوى الإقراض وأنظمة التحصيل والتواصل مع العملاء، جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة برئاسة الدكتور فيصل آل فاضل وبحضور الرئيس التنفيذي لصندوق التنمية الصناعية السعودي الدكتور إبراهيم المعجل وعددٍ من المسؤولين في الصندوق، لمناقشة التقرير السنوي للصندوق للعام 1442/1441هـ. وتضمن الاجتماع بحث آليات التمويل والتحفيز ومجال الإقراض وتمكين المنظومة

وحزم التحفيز المالية والتحديات التي تواجه الصندوق.
وناقشت اللجنة خلال الاجتماع أهمية آليات التمويل والتحفيز والأهداف الإستراتيجية لصندوق التنمية الصناعي والمبادرات التي يعمل عليها بشكل عام والمبادرات التي تتعلق بتوطين ودعم تقنيات البناء المبتكرة علاوة على منتجات الصندوق التمويلية من حيث تمويل الاستحواذ، والنسبة المستهدفة منه وما تحقق من المستهدفات وما تم تطويره من منتجات بالإضافة لمناقشة فكرة إيجاد برامج تحفيزية تعنى بدعم الصناعات التكميلية.
وتساءلت اللجنة عن نسب الإقراض ومقارنتها السنوية وآليات تحسين مستوى الإقراض وتطوير الآليات والأنظمة التقنية الخاصة بالتحصيل والتواصل مع العملاء، ومدى توافر معايير لقياس كفاءة الصندوق الإقراضية وفق أفضل الممارسات العالمية، وبحث إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونسبتها من إجمالي القروض، وتوزيعها على المناطق الواعدة ونوعية المشروعات. كما بحث أعضاء اللجنة خلال الاجتماع حزم التحفيز المالية التي قدمها الصندوق للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة فايروس كورونا المستجد على شركات الخدمات الطبية، خصوصاً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة الأقساط المستحقة في عام 2020م، وأهمية تضمين فكرة مبادرة للمشروعات الواعدة الإستراتيجية المستهدفة وذات الجدوى الاقتصادية التي يسعى الصندوق لتحقيقها. وناقش الاجتماع التحديات والحلول المقترحة لإتمام عملية الرهن لبعض المشروعات القائمة بالإضافة للحلول اللازمة لمعالجة الموازنة بين السيولة المستلمة من رأس المال المعتمد وخطة الصرف للقروض المعتمدة، وآليات التنسيق بين صندوق التنمية الصناعية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووضع خطة إحلال للخبراء والكفاءات الوطنية على مدى خمس سنوات.
وأجاب مسؤولو الصندوق خلال الاجتماع على ما ورد من أسئلة واستفسارات وملحوظات قدمها أعضاء اللجنة على محتويات التقرير، تمهيدًا لإعداد اللجنة لتقريرها المتضمن رأيها حياله ورفعه للمجلس في الفترة المقبلة.

بعد 180 يوما.. عقوبات على الرسائل الدعائية دون إذن العميل.. والنيابة تتولى التحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2084391

بصدور نظام حماية البيانات الشخصية وسريانه بعد 180 يوماً تتحول اتصالات شركات الدعاية والإعلان ومقتحمي الخصوصية إلى أفعال يعاقب عليها القانون باعتبار أن نشر معلومات وأرقام هواتف الآخرين وأي معلومات عنهم تتعلق بأصولهم أو تصوير الوثائق الرسمية التي تحدد هوية صاحب البيانات الشخصية أو نسخها، مجرم نظاما ما لم تنص اللوائح على استثناءات. واتفق قانونيون تحدثوا لـ«عكاظ» على أن نظام حماية البيانات الشخصية صمام أمان للفرد والأسرة والمجتمع ويضع حداً للتجاوزات العنصرية وأي عمليات انتحال أو احتيال أو نصب أو تزوير او ابتزاز أو إزعاج.
وطبقاً للمحامية خلود ماجد الأحمدي، فإن البيانات الشخصية هي كل بيان مهما كان مصدره أو شكله من شأنه أن يؤدي إلى التعريف بشكل محدد، أو يجعل التعرف عليه ممكناً بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك الاسم، ورقم الهوية الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرُّخص والسجلات والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور الفرد الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي فضلاً عن البيانات الحساسة التي تشير إلى أصل الفرد العرقي أو أصله القبلي، أو معتقده الديني أو الفكري، أو يدل على عضويته في جمعيات أو مؤسسات أهلية، وكذلك البيانات الجنائية والأمنية، أو بيانات السمات الحيوية التي تحدد الهوية، أو البيانات الوراثية، أو البيانات الائتمانية، أو البيانات الصحية، وبيانات تحديد الموقع، والبيانات التي تدل على أن الفرد مجهول الأبوين أو أحدهما. يضاف لذلك نشر أي من البيانات الوراثية والصحية والائتمانية، ويجرم النظام نشر أو بث أي من تلك البيانات الشخصية عبر وسيلة نشر مقروءة أو مسموعة أو مرئية، أو إتاحتها ويحال المخالفون للنيابة ومن ثم للمحكمة.

5استثناءات للإفصاح

المحامي خالد أبوراشد لفت إلى أن النظام أكد عدم جواز معالجة البيانات الشخصية أو تغيير الغرض من معالجتها إلا بعد موافقة صاحبها كما لا يجوز لجهة التحكم جمع البيانات الشخصية إلا من صاحبها مباشرةً وبحسب النظام لا يجوز لجهة التحكم الإفصاح عن البيانات الشخصية إلا في حالات خمس، أولها إذا وافق صاحب البيانات الشخصية على الإفصاح وفقاً لأحكام النظام، أو إذا كانت البيانات الشخصية جرى جمعها من مصدر متاح للعموم. أو إذا كانت الجهة التي تطلب الإفصاح جهة عامة لأغراض أمنية أو لتنفيذ نظام آخر أو لاستيفاء متطلبات قضائية أو إذا كان الإفصاح ضرورياً لحماية الصحة أو السلامة العامة أو حماية حياة فرد أو أفراد معينين أو حماية صحتهم. وإذا كان الإفصاح سيقتصر على معالجتها لاحقاً بطريقة لا تؤدي إلى معرفة هوية صاحب البيانات الشخصية أو أي فرد آخر على وجه التحديد. وتبين اللوائح الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك.

وفي ما يتعلق بالعقوبات أفاد أبوراشد: النظام أكد أن كل من أفصح عن بيانات حساسة أو نشرها مخالفاً أحكام النظام يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين) وبغرامة لا تزيد على (ثلاثة ملايين) ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ إذا قصد الإضرار بصاحب البيانات أو بقصد تحقيق منفعة شخصية. وتختص النيابة العامة بمهمة التحقيق والادعاء أمام المحكمة عن المخالفات المنصوص عليها في النظام. ويجوز للمحكمة مضاعفة عقوبة الغرامة في حالة العودة حتى لو ترتب عليها تجاوز الحد الأقصى لها على ألا تتجاوز ضعف هذا الحد.

لا تبعث مواد دعائية على البريد الإلكتروني

المحامية نسرين على الغامدي عضو الهيئة السعودية للمحامين وعضو لجنة تراحم، قالت: إن النظام أكد على جهة التحكم إتلاف البيانات الشخصية فور انتهاء الغرض من جمعها، في حين قصر حق الاطلاع على البيانات الصحية -بما فيها الملفات الطبية- على أقل عدد ممكن من الموظفين أو العاملين وبالقدر اللازم لتقديم الخدمات الصحية اللازمة، وفيما عدا المواد التوعوية التي ترسلها الجهات العامة، لا يجوز لجهة التحكم استخدام وسائل الاتصال الشخصية -بما فيها العناوين البريدية والإلكترونية- الخاصة بصاحب البيانات الشخصية لأجل إرسال مواد دعائية أو توعوية، إلا بعد أخذ موافقة المتلقي المستهدف على أن يوفر مرسل المواد آلية واضحة تمكن المتلقي المستهدف من إبداء رغبته في التوقف عن إرسالها إليه عند رغبته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

على طريق الرؤية .. براعة التخطيط

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
aleqt.com/2021/10/07/article_2185366.html

كلمة الإقتصادية

رسمت المملكة العربية السعودية من خلال رؤية 2030 التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، سلسلة من المستهدفات الاستراتيجية تبني عليها اقتصادها الجديد الذي يحاكي المستقبل، وفق المعطيات، والمتغيرات، والاستحقاقات الراهنة، والمقبلة. ويمثل النمو في القطاع غير النفطي هدفا محوريا استراتيجيا رئيسا لعملية البناء برمتها، ولتحقيق مفهوم التنوع الاقتصادي المطلوب في عملية نمو اقتصادات اليوم التي تشهد متغيرات من فترة إلى أخرى بسبب أي أزمات طارئة وغير محتملة قد تحدث.

الرسالة كانت واضحة منذ البداية من القيادة العليا، وتتلخص في ضرورة تحويل الاقتصاد وجعله أقل اعتمادا على النفط، وهذا التوجه يعزز أساسا المسار الذي تمضي فيه البلاد للوصول إلى أفضل مستوى في التنوع الاقتصادي، فالعوائد غير النفطية بدأت منذ أعوام في الارتفاع، وأضافت مؤشرات إيجابية جديدة، وبالتالي فإن مساهمة القطاع غير النفطي في الموازنة العامة بأرقامه المميزة تزداد عاما بعد عام، ما يؤكد مجددا نجاعة الحراك الاقتصادي من الناحية الاستراتيجية، التي تتماشى مع جدارة الخطط الاستراتيجية الاقتصادية.

ولأن الوضع بهذه الصورة والمستوى، لم يكن غريبا أو حتى مفاجئا نمو القطاع غير النفطي في أيلول (سبتمبر) الماضي بواقع 4.5 نقطة، صحيح أنه الأقوى منذ آب (أغسطس) 2015، لكن الصحيح أيضا، أن النمو في الشهر الماضي يعكس حقيقة أنه عندما تدور عجلة الاقتصاد السعودي بصورة طبيعية، فإن النمو في كل القطاعات سيكون مرتفعا، وفي مقدمتها القطاع غير النفطي.

وبدأت هذه العجلة بالدوران بالفعل في أعقاب الاضطرابات الاقتصادية التي تركتها جائحة كورونا على الساحة الدولية كلها، وتمكنت السعودية من محاصرة الوباء بأعلى المعايير، والإجراءات، والوسائل الناجعة. وبمجرد تخفيف القيود من قبل الجهات الحكومية، حقق القطاع غير النفطي قفزة كبيرة، ما يؤكد مجددا أنه يسير نحو تحقيق الأهداف كلها، حتى أن بعض روافد هذا القطاع أتم أهدافه قبل المواعيد المحددة لها.

المسح الاقتصادي لمؤشر IHS ماركت، أظهر بوضوح أن نمو القطاع غير النفطي جاء قويا ومتماسكا في آن معا، ما يعني أنه يمكن البناء عليه في المرحلة المقبلة، ففي الشهر الماضي، ارتفعت طلبات القطاع الخاص في السعودية لأعلى معدلاتها في سبعة أعوام، لدعم طلبات المستهلكين، ويأتي ذلك بعد أن تم تخفيف القيود على الأنشطة، وعلى السفر، فضلا عن أهمية ارتفاع عدد الذين تلقوا اللقاحات.

وما كان هذا النمو ليصل إلى هذا المستوى، لولا الفرص الاستثمارية المتوافرة على الساحة المحلية منذ إطلاق رؤية 2030، في مجالات عديدة، مثل السياحة، والرياضة، والترفيه، والتعدين، والخدمات اللوجستية. مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه القطاعات تبقى مفتوحة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذه الأخيرة شهدت قبل كورونا حراكا متصاعدا باتجاه السعودية.

مؤشر IHS ماركت لمديري المشتريات في السعودية، ارتفع إلى 58.6 نقطة الشهر الماضي، وزادت الشركات إنتاجها بأعلى معدل نمو منذ الشهر الخامس من هذا العام، مع ارتفاع الطلبات الجديدة.

الحراك يمضي قدما في هذا المجال، ما يعزز مرة أخرى التوجهات الراسخة في "الرؤية" من خلال رفع مستوى مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في جميع القطاعات غير النفطية، التي تعد من القطاعات الواعدة.

هذه التوجهات تكرست أكثر عبر اجتياز الاقتصاد الوطني كل العقبات والتحديات التي واجهها العام الماضي أو عام الجائحة، فالمبادرات التي طرحت وتطرح أسهمت في سرعة استجابة الاقتصاد السعودي بعد كورونا، في حين أن اقتصادات كثيرة لم تتمتع بهذه المرونة فيما بعد الأزمة. كل هذا يأتي في ظل تحقيق نمو اقتصادي متوقع للعام الجاري 2.6 في المائة، في حين أن التوقعات تشير إلى وصول هذا النمو إلى 7.5 في المائة في العام المقبل.

العوامل كثيرة لجعل كل القطاعات في الاقتصاد السعودي متحركة نحو المستهدفات، بما في ذلك الاستثمارات التي ضخها صندوق الاستثمارات العامة خلال الفترة الماضية، إلى جانب إطلاق برنامج "شريك" الذي يستهدف القطاع الخاص. مع عودة الحراك الاقتصادي السعودي شيئا فشيئا إلى طبيعته تمضي استراتيجية التحول الاقتصادي قدما، التي تمثل ركنا أساسيا من أركان رؤية المملكة 2030 ومستهدفاتها.

الجامعات والابتكار الوطني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1911461

محمد الحمزة

على وزارة التعليم وعلى مجلس شؤون الجامعات وعلى مسؤولي الجامعات العمل على تعزيز ثقافة الابتكار في التعليم العالي والجامعي، ويكون عبر تحول الجامعات الى مؤسسات مبتكِرة ومُتعلِمة..

تاريخ الجامعات في الشرق والغرب له علاقة وثيقة باعتماد المنهج العلمي الموضوعي لنقد وتوجيه المجتمع والسياسات العامة، وفكرة تأسيس الجامعة مرتبط بالتكامل بين المعارف والثقافات المختلفة، ومنوط بها العمل على الابتكار والتطوير واستشراف المستقبل لتطوير نظام الابتكار الوطني الذي يتضمن الأطر المؤسسية والتشريعية، والمؤسسات العلمية

والتقنية والعوامل البشرية وعمليات الابتكار، ومما لا شك فيه أننا لا نستطيع عزل منظومة التعليم والابتكار عن المشروع الكبير للتنمية المحلية والتنمية المستدامة ووفق ما تضمنته الرؤية الاستراتيجية للبلاد. تستثمر الجامعات المميزة في العالم في تجديد ثقافة ومناخ وقيم الابتكار المؤسسي لأن ذلك يوفر ميزة تنافسية واستدامة مؤسسية ومالية، والابتكار في التعليم الجامعي يتطلب جملة محاور هي:

أولا: الابتكار في صياغة الرؤية والرسالة في ظل العولمة والمعلوماتية: يتضمن الابتكار المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي تقاطع المشروع الوطني للتنمية مع رسالة الجامعة ورؤيتها بحيث تساهم في توطين المعرفة وتعزيز الصناعات ودعم القطاع العام، وتطوير نموذج عمل الابتكار: يُقدم قيمة مضافة بحيث تخرج طلبة لهم ولاء للجامعة ولمشروع التنمية الشاملة. ثانيا: الابتكار في تطوير المناهج وطرق التدريس التفاعلية من أجل تعزيز مبادئ الاستدامة والمواطنة: فالتقنية ساهمت في توفير مصادر معرفية هائلة ومفتوحة للجميع Open Source ولكن تأهيل المدرس بكافة المراحل ضرورة لتعزيز التفكير الناقد وثقافة البحث ومهارات التواصل.

ثالثا: الابتكار في البحث التطبيقي المرتبط بالصناعة وحاجات المجتمع: وهذا الابتكار يشمل ابتكارا في المنتج او العمليات والخدمات أو ابتكارا مؤسسيا وتسويقيا. وهناك فرص لتوظيف الصناعات التحويلية والبناء وقطع الاستثمار والمال والصحة وصناعات الأغذية وتحلية المياه والطاقة المتجددة والبرمجيات في ظل سياسة واستراتيجية الابتكار على مستوى العالم بحيث تحقق التكامل والميزة التنافسية.

رابعا: الابتكار في تطوير الشراكات والتواصل مع العالم: إن الابحاث المشتركة والتي تتضمن تقاطع عدة معارف يمكن تعزيزها عبر الشراكات وفرق البحث المشتركة والتحالفات العلمية خاصة في ظل استثمار مميز في مركز البحث العلمي مثل مدينة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

خامسا: الابتكار في تعزيز مبادرات الابتكار الاجتماعي والمفتوح من أجل خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. فالمجتمع لديه ثقافة غنية في التراحم والخدمة العامة، وهذا يساعد في تحفيز الابتكار الاجتماعي Social Innovation للتصدي لقضايا الفقر والبطالة والصحة والتعليم والعمل الانساني. سادسا: الابتكار في تحقيق الاستدامة المالية حيث تعتمد الجامعات عدة طرق منها الدعم المالي من الخريجين لها او الجمهور Crowd Financing أو تأسيس صناديق للبحث العلمي او الوقف الجامعي من خلال دعم الصناعة او مؤسسات البحث العلمي. خلاصة القول: على وزارة التعليم وعلى مجلس شؤون الجامعات وعلى مسؤولي الجامعات العمل على تعزيز ثقافة الابتكار في التعليم العالي والجامعي، ويكون عبر تحول الجامعات الى مؤسسات مبتكِرة ومُتعلِمة، ويكون من خلال الاحتفال بالأفكار الجديدة والتنوع الثقافي وايجاد نظام للحوافز وتمكين آليات صنع القرار بشكل لا مركزي وتشجيع الريادة في الأعمال وتوفير الدعم المالي للطلبة المحتاجين عبر المنح.. يقع على عاتق المجتمع العلمي أمانة ومسؤولية البدء بتجارب محدَّدة للبناء على النجاحات والإخفاقات السابقة وصياغة مشروع عربي لاستثمار العلوم والتقنية والابتكار من أجل التنمية والازدهار.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م https://www.aleqt.com/2021/10/07/article_2185486.html
	المصدر: جريدة المدينة الخميس 01 ربيع أول 1443هـ - 07 أكتوبر 2021م https://www.al-madina.com/article/754501